2020

إدارة الصراعات الداخلية خلال مرحلة التحول الديمقراطي "رؤية نظرية"

د. محمود صافي محمود محمد

مُدرس العلوم السياسية

كلية السياسة والاقتصاد – جامعة السويس

مُلخص

بعد اندلاع العديد من الانتفاضات الشعبية العربية في العقد الماضي ظهرت على الساحة العربية العديد من الصراعات الداخلية، زاد من حدتها ارتفاع سقف التوقعات في ظل محدودية الخبرة الديمقراطية لدى المجتمعات العربية. ومن ثم، تسعى هذه الدراسة إلى محاولة تكوين رؤية نظرية شاملة حول إدارة الصراعات الداخلية خلال مرحلة التحول الديمقراطي وذلك لفهم طبيعتها والأنماط التي تطرحها. والتطرق الى أهم المؤشرات المستخدمة في قياس درجة حدة الصراعات الداخلية والمداخل النظرية المتعلقة بتفسير الصراعات الداخلية مثل، المدخل النفسي، والمدخل الاجتماعي، ومدخل الهوية. وإلقاء الضوء على تطور الجهود النظرية حول دراسات إدارة الصراع ودراسات السلام. كما تفيد الدراسة في تقديمها لإطار نظري واضح لإدارة الصراعات الداخلية في ظل نُدرة الدراسات العربية التي تناولت هذا الموضوع.

Abstract

After the outbreak of many Arab popular uprisings in the last decade، many internal conflicts have emerged on the Arab scene. They were aggravated by high expectations that followed the revolution in light of limited democratic experience of the Arabic societies، hence، this study seeks to form a comprehensive theoretical vision about managing internal conflicts during the stage of democratization in order to understand its nature. And touching on the most important indicators used in measuring the severity of internal conflicts and the theoretical approaches related to the interpretation of internal conflicts such as the psychological entrance، the social entrance، the identity entrance. By highlighting the development of theoretical efforts on conflict management studies، peace studies. The study also presents an attempt to provide a clear conceptual framework for the management of internal conflicts in light of the scarcity of Arabic studies that dealt with this subject.

مقدمة

منذ بداية عام 2011 بدأت مرحلة جديدة ومفصلية في الواقع العربي المعاصر، حيث شهد اشتعال جذوة انتفاضات شعبية واسعة النطاق في عدة دول عربية مثل تونس وليبيا ومصر، وما صاحبها من تغيرات سياسية حادة في شكل وتكوين الهياكل والبُنى السياسية الداخلية الرسمية وغير الرسمية، مؤذنا ببداية ما أُصطلح على تسميته بالموجة الرابعة للديمقراطية، على غرار ما أسماه صمويل هنتنجتون بالموجة الثالثة للديمقراطية والتي انطلقت في دول أوروبا الشرقية منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين. وذلك على الرغم مما ترتب عليها من حالة الاستقطاب السياسي الحاد بين بعض الفئات في المجتمعات العربية وحالة عدم الاستقرار السياسي وتردي الأوضاع الاقتصادية في مجتمعات الدول العربية التي تعانى أصلاً من هشاشة الأوضاع السياسية والاجتماعية، والواقع أن أهم ما كان يميز هذه الانتفاضات أو ما يسمى بثورات الربيع العربي هو عنصر المفاجأة حيث ظلت بعض الشعوب العربية لفترات طويلة تعاني تحت حكم أنظمة شبه سلطوية تعتمد على أدوات قهرية في تسيير حكمها، أيضاً مثلت تلك الانتفاضات و الثورات العربية طفرة في حجم المطالب الشعبية حيث تخطت مطالب الإصلاح بكافة أشكاله وارتفعت إلى المطالبة برحيل الأنظمة الحاكمة.

وفي هذا السياق تسعى الدراسة الى محاولة الاقتراب من تلك الصراعات نظرياً وذلك لفهم طبيعتها والأنماط التي تطرحها. الأمر الذي قد تحقق من خلال تعريف الصراع الداخلي والتعرف على أنماطه، حيث تم تعريف الصراع الداخلي على أنه "علاقة بين طرفين أو أكثر (أفراداً أو جماعات)، ينشأ بينها تناقض في المصالح أو الأهداف أو القيم، وتكون أطراف الصراع على دراية وإدراك بهذا التناقض، وتتصرف وفقًا لهذا الإدراك بما يخدم مصالحها وأهدافها." واستعراض أهم المؤشرات المستخدمة في قياس درجة حدة الصراعات الداخلية، ومن بينها بارومتر الصراع (Conflict Barometer)، الذي يصدره معهد هايدلبرج الألماني لدراسة الصراعات الدولية (Heidelberg Institute for International Conflict Research) بصفة سنوية منذ عام 1992، وتتطرق الدراسة كذلك إلى المداخل النظرية المتعلقة بتفسير الصراعات الداخلية، وهي كالتالي: المدخل النفسي، والمدخل الاجتماعي، ومدخل الهوية. وأيضا من خلال استعرا ض المداخل النظرية المتعلقة بإدارة

الصراعات الداخلية من خلال إلقاء الضوء على تطور الجهود النظرية حول دراسات إدارة الصراع/ دراسات السلام ثم المداخل النظرية لإدارة الصراعات، وأبرز الانتقادات الواردة عليها.

أهمية الدراسة

تتضح أهمية الدراسة في أنها تقوم بإلقاء الضوء نظرياً على حالة بعض الدول العربية بشكل عام التي تعاني من صراعات سياسية داخلية منذ اندلاع الانتفاضات الشعبية أواخر عام 2010 بما يتوافق مع مرحلة الانتقال الديمقراطي، من خلال توظيف المداخل النظرية في حقل الصراعات الداخلية، كما تُفيد الدراسة في محاولة تقديمها لإطار نظري واضح لإدارة الصراعات الداخلية في ظل نُدرة الدراسات العربية.

تساؤلات الدراسة

تطرح الدراسة إشكالية العلاقة بين الثورات أو التغيير عموماً والصراعات الداخلية عدة تساؤلات هامة ومُلحة منها:

- كيف يمكن الاستفادة من التأصيل والتأطير النظري والمفاهيمي لتفسير الصراعات الداخلية وإدارتها في سبيل تقديم رؤية نظرية تفسيرية لفهم حالات وتجارب بعض الدول العربية التي تشهد مخاض عملية التحول الديمقراطي؟ وكيف يمكن أن يتحقق لها ذلك التحول دون أن تتأثر بمخاطر الصراعات الداخلية؟
- كيف يمكن الاقتراب من تلك الصراعات لفهم طبيعتها والأنماط التي تطرحها؟
- ما أهم المؤشرات المستخدمة في قياس درجة حدة الصراعات الداخلية؟
- ما المداخل النظرية المتعلقة بتفسير الصراعات الداخلية؟
- هل ثمة أهمية في توظيف مناهج ومداخل إدارة الصراعات الداخلية للخروج من حالة الصراعات؟

هدف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل عام الى تقديم إطار نظري ورؤية نظرية شاملة في مجال إدارة الصراعات الداخلية خلال مرحلة التحول الديمقراطي، والقابلة للتطبيق على العالم العربي، وذلك انطلاقاً من أهمية وجود أرضية نظرية قوية يمكن الارتكان إليها في حقل إدارة الصراعات.

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة في منهجيتها على مراجعة الأدبيات المتعلقة بالمداخل النظرية لإدارة الصراعات الداخلية وتفسيرها، واستعراض أهم الاتجاهات والمداخل النظرية في مجال إدارة الصراعات الداخلية وفقاً لاستعراض أهم المؤشرات المستخدمة في قياس درجة حدة الصراعات الداخلية، ومن بينها بارومتر الصراع (Conflict Barometer)، الذي يصدره معهد هايدلبرج الألماني، واستعراض المداخل النظرية المتعلقة بإدارة الصراعات الداخلية.

تقسيم الدراسة

تنقسم الدراسة إلى مبحثين رئيسيين تسبقهما مقدمة وتليهما خاتمة، حيث يعرض الأول المداخل النظرية المتعلقة بتعريف الصراعات الداخلية وتفسيرها، ويليه المبحث الثاني الذي يستعرض المداخل النظرية المتعلقة بإدارة الصراعات الداخلية من خلال إلقاء الضوء على تطور الجهود النظرية حول دراسات إدارة الصراع/ دراسات السلام ثم المداخل النظرية لإدارة الصراعات، وأبرز الانتقادات الواردة عليها.

المبحث الأول

المداخل النظرية المتعلقة بتعريف الصراعات الداخلية وتفسيرها

تُعد الخطوة الأولى نحو إدارة الصراعات الداخلية على نحو سليم يحقق الغاية منه في تحقيق المصالحة والسلام الدائم، هي محاولة الاقتراب من تلك الصراعات لفهم طبيعتها والأنماط التي تطرحها. الأمر الذي قد يتحقق من خلال البدء بتعريف مفهوم الصراع الداخلي، وتحديد أبعاده وأنماطه المختلفة، وأهم المؤشرات المستخدمة في قياس درجة حدة الصراعات الداخلية، يلي ذلك التعرض لأهم المداخل النظرية المُفسرة للصراعات الداخلية ذاتها.

1. تعريف الصراع

تعكس أدبيات الصراع ثراء واضح فيما تقدمه من تعريفات لمفهوم الصراع، حيث تتعدد تلك التعريفات بتعدد واختلاف المنظور الذي يتم من خلاله تناول المفهوم وتفسيره. إلا أنه وعلى الرغم من ذلك التعدد فهناك دائماً أرضية مشتركة تنطلق منها هذه التعريفات أو ما يمكن تسميته بتعريف تقليدي

وأولي للصراع ألا وهو "إن الصراع هو نتيجة لتعارض المصالح بناء على ثلاثة عوامل رئيسة هي: قلة الموارد، وتعارض الأهداف، والإحباط" (Weissmann Niklas L.P, 2015, p.7).

أما وفقاً لدائرة المعارف الأمريكية، فإنه يمكن تعريف الصراع على أنه "حالة من عدم الارتياح أو الضغط النفسي الناتج عن التعارض أو عدم التوافق بين رغبتين أو أكثر من رغبات الفرد أو حاجاته" (بدوي، 1997، ص 36).

كما يمكن تعريف الصراع على أنه "موقف تنافسي يكون كل من أطرافه عالماً بعدم التوافق في المواقف والمصالح التي يتبناها الطرف الآخر، كما يكون كل من طرفي الصراع مضطراً لاتخاذ موقف غير متوافق مع المصالح المُدركة للطرف الآخر".

ويُعرف الصراع أيضاً بأنه "تصادم إرادات وقوى خصمين أو أكثر حيث يكون لكل طرف من الأطراف رغبة في تحطيم الطرف الآخر كلياً أو جزئياً بحيث تتحكم إرادته في إرادة الخصم، ومن ثم يمكن أن ينتهي الصراع بما يحققه من أهداف وأغراض".

وقد نخلص من تلك التعريفات إلى نتيجة مفادها أن لُب تعريف مفهوم الصراع يتسع ليشمل ليس فقط السلوك العنيف أو التوجه العدائي، إنما يمتد ليشمل وجود اختلافات في المصالح والتوجهات نحو موضوع ما الذي يُعد دليلاً على وجود الحالة الصراعية.

2. أنواع الصراع

انطلاقاً من كون الصراع ظاهرة طبيعية في حياة الأفراد والأمم، فإنه من الجلي أن تتعدد أشكال الصراعات وتتنوع. فالمتتبع لمسار الصراعات على المستوى الكلي، يجد أن للصراع أشكالاً عدة بداية من الصراع النفسي الدائر داخل الفرد وصولاً إلى الصراعات الدولية بين وحدات النظام الدولي والتي قد تصل في أقصى درجاتها إلى نشوب الحروب بين الدول (بدوي، 1997، ص 39) .

وقد قامت إحدى الدراسات بتصنيف الصراعات الموجودة في الواقع المعاصر، بدءاً بالصراعات الدولية والصراعات الداخلية ذات البعد الدولي والصراعات الداخلية وانتهاءً بالصراعات الشخصية، هذا مع تقسيم هذه الصراعات إلى صراعات عنيفة وغير عنيفة مع عدم وجود قواعد واضحة وحاكمة للتفرقة بين الصراعات العنيفة وغير العنيفة. وعلى الرغم من أهمية هذا التصنيف في تبيان مدى تنوع الصراعات واختلاف مستوياتها، إلا أنه تجدر الإشارة إلى عدم وجود نسق محدد للصراعات. كما أنه قد تمر بعض الصراعات خلال مراحل تطورها المختلفة بجميع هذه التصنيفات بدءًا من كونها

مجرد صراعات شخصية وصولاً إلى درجة الصراعات الدولية، ومن كونها مجرد صراعات غير عنيفة وصولاً إلى أقصى درجات العنف ممثلة في الحروب وما إلى ذلك.

جدول رقم (1) تصنيف الصراعات

نوع الصراع	دولي	داخلي ذو بعد دولي	داخلي	شخصي
عنيف	الحرب الصراعات المسلحة الأخرى الحرب الباردة	التدخل العسكري دعم المتمردين المسلحين	الحرب الأهلية حركات التمرد المسلحة الإبادة الجماعية	ضرب الزوجات إساءة معاملة الأطفال القتل جرائم العنف
غير عنيف	الخلافات السياسية الحروب التجارية	فرض العقوبات التدخل الدبلوماسي	الكفاح السياسي	المشادات الكلامية التمييز

المصدر: Møller, Bjørn (2003)، "Conflict Theory"، **Series**، Research Center on Development and International Relations (Dir)، **Development Research** Working Paper No. 122.

وسنحاول التركيز في هذه الدراسة على الصراعات الداخلية باعتبارها محور التحليل.

3. الصراعات الداخلية

تُعد الصراعات الداخلية من أكثر أنواع الصراعات انتشاراً في العصر الحالي، فوفقاً لبارومتر الصراعات الدولية الذي يعده معهد هايدلبرج الألماني لدراسة الصراعات الدولية (Heidelberg Institute for International Conflict Research)، فإن حجم الصراعات الداخلية كان قد تصاعد إلى 314 حالة صراع في عام 2012 الذي يُمثل ذروة الصرعات الداخلية بالمنطقة العربية وذلك من إجمالي 396 صراعًا تم تسجيله في العام ذاته. وتمثل الأزمات العنيفة حوالي 50% من تلك الصراعات الداخلية، كما تتركز أغلب هذه الصراعات في مناطق الشرق الأوسط والأقصى وإفريقيا. وتتمثل أحدث الصراعات الداخلية في تلك التي نشأت في دول الربيع العربي في تونس ومصر وليبيا وسوريا.

ومن الواضح أن هناك تعددًا أيضاً في تعريف الصراع الداخلي حيث يمكن تعريفه بأنه "علاقة بين طرفين أو أكثر (أفراداً أو جماعات)، ينشأ بينها تناقض في المصالح أو الأهداف أو القيم،

وتكون أطراف الصراع على دراية وإدراك لهذا التناقض، وتتصرف وفقاً لهذا الإدراك بما يخدم مصالحها وأهدافها".

وبشكل أكثر تحديداً يمكن تعريف الصراعات الداخلية على أنها "تلك الصراعات التي تنشأ بين الجماعات المختلفة داخل الدولة أو بين الدولة وتلك الجماعات".

وعلى الرغم مما تلقيه الصراعات الداخلية من تحديات على عاتق كل من الباحثين والمحللين السياسيين، نتيجة لما تتميز به من كونها في الغالب تعكس ظواهر معقدة وغير متجانسة، فإن ثمة خصائص عامة يمكن الرجوع إليها لتُشكل الصورة الذهنية للصراعات الداخلية، وهذه الخصائص هي:

1. **أن الصراعات الداخلية هي ظاهرة عالمية، وقد تكون ذات مغزى إيجابي:** ومن ثم فإن الصراع الداخلي هو أمر طبيعي وحتمي بل وضروري في حياة الدول، حيث يلعب في البداية دور المنبه لكل من الأفراد والمنظمات والكيانات المجتمعية للتحرك من أجل إدارة الحزازيات والصراعات الكامنة بفعل أي علاقة مجتمعية. كما أنه يعد بمثابة العامل المُحفز لإحداث التغيرات المجتمعية اللازمة لتصحيح وضبط العلاقات بين الأفراد والجماعات أو بينهم وبين الدولة.
2. **تحدث الصراعات الداخلية بدرجات متفاوتة من البناء والتدمير:** ويتمثل ذلك في النمط الذي يتبعه الأفراد والجماعات المختلفة في إداراتهم للصراعات الداخلية، حيث إن إدارة مثل هذه الصراعات بطريقة إيجابية تعتمد على الوسائل السلمية، يعمل على تعزيز العلاقات بين الأفراد والجماعات المتصارعة، ويحقق المصالح المرضية لطرفي الصراع. وتتمثل أهم تلك الأنماط الإيجابية في تعامل الأفراد والجماعات مع الصراعات الداخلية من خلال تشكيل الحركات الاجتماعية، أو الدخول بصورة رسمية في المعترك السياسي، أو طلب الدعم والمساندة من الوسطاء، أو إعمال إحدى وسائل الضغط الاقتصادي. أما الأنماط التدميرية لإدارة الصراعات الداخلية، فهي تلك التي يتراءى فيها لطرفي الصراع أن حله يتمثل في معادلة صفرية تنتهي نتيجتها بفوز أحد طرفي الصراع على حساب خسارة الطرف الآخر، ومن ثم يتم الاعتماد على العنف بدرجة أكبر في إدارة مثل تلك الصراعات.
3. **تحتوي الصراعات الداخلية في جوهرها على رؤى أو بُنى اجتماعية متنازع عليها:** فعلى الرغم من إدراك كل من طرفي الصراع لوجود التناقض بينهما في الأهداف أو القيم أو

المصالح إلا أن رؤية كل منهما لجوهر الصراع وموضوعه قد تختلف وفقاً للأهداف التي يبتغي كل طرف تحقيقها من وراء الصراع، وكذلك تلك التي تبرر الوسائل المستخدمة في إدارة الصراع.

4. **الصراعات الداخلية قابلة للتحول من حالة التناقض التي تعد بمثابة لُب الصراع إلى أنماط أكثر إيجابية من التفاعل للتوصل إلى نتائج مرضية لطرفي الصراع**، وذلك من خلال توسط العديد من الفاعلين وتغيير اتجاه الصراع. ومن هؤلاء الفاعلين: المنظمات غير الحكومية، والجمعيات الأهلية، وجماعات المصالح، والحركات الاجتماعية المختلفة.
5. **تتميز الصراعات الداخلية بكونها ظاهرة ديناميكية**، تتطور من مرحلة إلى أخرى مع تبني أطراف الصراع لإستراتيجيات جديدة في التعامل مع الصراع، أو تحقيق بعض الأهداف التي يدور الصراع من أجلها، وفي المقابل الفشل في تحقيق البعض الآخر، أو تغير البيئة المحيطة بأطراف الصراع من خلال ورود بعض المستجدات.

وقد تكتسب الصراعات الداخلية بُعداً دولياً من خلال انضمام إحدى الدول أو الفاعلين من غير الدول إلى دائرة الصراع وهو ما يمكن تسميته بالصراعات الداخلية العابرة للحدود الوطنية "Transnational Conflict"، الأمر الذي قد يتحقق من خلال إحدى الوسائل التالية: (Bjørn, 2003, p.122)

- "التدخل الإنساني" من قبل القوى الخارجية، كما حدث في الصومال ورواندا.
- في حالة الصراعات العرقية، حيث قد تسيطر إحدى العرقيات المتصارعة على مقاليد السلطة في إحدى الدول المجاورة، الأمر الذي قد يدفعها لتقديم الدعم والمساندة والدخول كطرف في الصراع الداخلي الدائر في دولة أخرى، ومن ذلك الحروب العرقية بين رواندا وبوروندي.
- قد يتحقق البعد الدولي للصراع من خلال تبني إحدى الدول عملية إزكاء الصراعات في الدول الأخرى، الأمر الذي قد يتحقق من خلال شن "حروب بالوكالة*[1]"، ودعم الجماعات المسلحة.

([1]) يمكن تعريف "الحرب بالوكالة" على أنها تلك المواجهات التي يلجأ فيها أحد طرفي الصراع أو كليهما إلى استخدام وكلاء آخرين (طرف ثالث) بدلاً منهم. وتتراوح طرق دعم هؤلاء الوكلاء بين تقديم المساعدات المالية، وإمدادات بالأسلحة، إلى الاستفادة الكاملة من القوات. ويرجع مفهوم "الحرب بالوكالة" إلى الحرب الباردة حين كانت تتم المواجهات بين القوى العظمى عن طريق فاعلين آخرين.

- أيضاً قد يؤدي امتداد نشاط الجماعات المسلحة عبر حدود أكثر من دولة إلى اشتعال الصراعات بين تلك الدول. ومن ثم، انتقال حالة الصراع من بعدها الداخلي إلى البعد الدولي.

4. دورة الصراع الداخلي

نظراً لكون الصراعات الداخلية ظاهرة ديناميكية تنتقل خلال مراحل تطورها من مرحلة إلى أخرى، فإنه من الأهمية بمكان التعرف على هذه المراحل، حيث يمر الصراع الداخلي بدورة تبدأ من البزوغ، وتنتهي بالحرب، وبين هذين المستويين سلسلة من درجات للصراع.

وقد ميز لويس كريسبرج Louis Kriesberg المُتخصص في دراسات الصراع بين سبعة مستويات في دورة الصراع، هي (حنفي، 2012، ص 15):

أ- **البزوغ Emergence**: تظهر في هذه المرحلة بوادر الصراع بين الأطراف المختلفة وذلك بشكل علني حيث تنتهج أطراف الصراع سلوكيات تدل على تناقض مصالحهم ووعيهم بذلك التناقض، إلا أن هذه البوادر لا تصل إلى مرحلة العنف المادي الملموس.

ب- **التصاعد Escalation**: تتبلور في هذه المرحلة الحالة الصراعية حيث تتجاوز مجرد الخلاف والتناقض، ليتم التعبير عنه في شكل العنف المادي Physical Violence.

ج- **الاستقطاب Polarization**: وتعني بروز التناقض بين طرفي الصراع بحيث يصبح كل منهما على طرفي نقيض. ومن ثم تنحسر أشكال العلاقات المختلفة بين طرفي الصراع.

د- **التوسع Enlargement**: نتيجة لحالة الاستقطاب التي تسود بين طرفي الصراع، يسعى كل طرف منهما نحو التوسع في جذب المؤيدين من الأفراد والجماعات المختلفة لحسم نتيجة الصراع لصالحهم. وبالتالي يصبح الصراع بين تحالفات مستقطبة لها مصلحة في استمرار الصراع.

هـ- **المكيدة أو الفخ Entrapment**: تعد هذه المرحلة هي مرحلة وصول الصراع إلى درجة الذروة حيث لا توجد فيها أي إمكانية للتراجع عن تصعيد العنف. كما تظهر في هذه المرحلة عمليات الانتقام والإبادة للطرف الآخر.

و- **تخفيض التصعيد De – escalation**: وصول الصراع إلى درجة الذروة قد يعنى حدوث أحد احتمالين إما أن ينتهي الصراع لصالح أحد طرفيه أو أن يحدث تخفيض لحدة الصراع

نتيجة إدراك كل طرف عدم قدرته على هزيمة الآخر، وأن الصراع يمثل تكلفة متزايدة لا يستطيع تحملها. وبداية من هذه النقطة يمكن تفعيل استراتيجيات إدارة الصراع.

ز- **فك الاشتباك Disengagement:** وهي المرحلة التي يتم فيها إعمال استراتيجيات إدارة الصراع حيث يسعى كل طرف للارتباط بعملية تخفيض حدة الصراع وحله وإنهائه.

والواقع أن الظاهرة الصراعية على أرض الواقع لا يشترط أن تمر بكل هذه المراحل أو الترتيب المتبع في دورة الصراع، إلا أن أهم ما توضحه دورة الصراع الداخلي هو أن الصراع والسلام ليسا أمرين مفاجئين، إنما يمران بمجموعة من المراحل والمستويات.

5. مؤشرات الصراع الداخلي

نظراً لما يترتب على الظاهرة الصراعية من تداعيات تمس بشكل مباشر أو غير مباشر أمن الدول والأفراد، فإنه من الأهمية بمكان قياس وتحديد درجة وحدة هذه الصراعات. الأمر الذي يُعد بمثابة جرس إنذار يُنذر بتحول الصراع من مرحلة إلى أخرى. وحقيقة الأمر أن هناك تنوعًا شديدًا في مؤشرات قياس درجة وحدة الصراعات الداخلية، ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي:

5. 1. بارومتر الصراع (Conflict Barometer):

يتولى معهد هايدلبرج إصدار بارومتر الصراع منذ عام 1992 بصفة سنوية حيث يقدم تحليلا سنويا لأهم الصراعات التي تحدث على المستوى العالمي. ويتتبع البارومتر الأزمات العنيفة وغير العنيفة والحروب والانقلابات، هذا بالإضافة إلى مفاوضات السلام. ويهتم البارومتر باستعراض التطور العام للصراعات الحادثة على المستوى العالمي، وكذلك تلك التي تحدث على المستويين الإقليمي والداخلي.

ويعتمد المعهد في إصدار بارومتر الصراع والتقرير الملحق به على الأعمال البحثية ذات الطبيعة الكمية التي تقوم بها مؤسستان بحثيتان تابعتان لقسم العلوم السياسية في جامعة هايدلبرج، وذلك بهدف تجميع الأحداث الصراعية على اختلاف أنواعها، على أن يؤدي ذلك بصورة أو بأخرى إلى إثراء البحوث الخاصة بأسباب تطور الصراعات إلى حالة الحرب من خلال الكشف عن الأنماط السببية لتلك الصراعات [(2)]. (Conflict Barometer, 2018, p.122)

[(2)] http://www.konfliktbearbeitung.net/sites/default/files/conflict-barometer-2018.pdf

تستند المنهجية التي يقوم عليها بارومتر الصراع في تعريف الصراع السياسي على أنه "اختلاف المواقف والرؤى فيما يتعلق بالقيم المجتمعية بين طرفين أو أكثر من الأطراف الفاعلة والمباشرة في الصراع من خلال استخدام وسائل صريحة ذات طبيعة صراعية، وتهدد بالفعل الوظائف الأساسية للدولة أو نظام القانون الدولي أو حتى احتمالية القيام بذلك."

ويميز البارومتر بين خمسة مستويات من حدة الصراع السياسي وفقاً لنموذج الصراع الديناميكي، وهذه المستويات هي: النزاع، والأزمات غير العنيفة، والأزمات العنيفة، والحرب المحدودة، وأخيراً الحرب. ويتم هذا التمييز وفقاً لمستوى العنف المستخدم خلال مراحل الصراع المختلفة والأدوات المستخدمة في إنفاذ هذا العنف (الأسلحة والأفراد)، وكذلك النتائج المترتبة على استخدام العنف (وجود ضحايا أو لاجئين أو حالات الدمار).

وفي عام 2018 سجل البارومتر ما يقرب من 62 صراعًا ونزاعاً وثلاثة حروب واسعة النطاق في منطقة الشرق الأوسط والمغرب العربي، تصنيفهم كالتالي: (Conflict barometer, 2018, p.166) 6 حالات حرب مقابل 9 حروب في عام 2017 (يلاحظ أن معظمها حروب داخلية كما هي في سوريا وأفغانستان والصومال ونيجيريا والسودان)، و3حروب محدودة مقابل 5 حروب محدودة عام 2017، و30 صراعًا تم تصنيفهم على أنهم أزمات عنيفة في عام 2018 مقابل 29 صراعاً يندرجوا تحت مسمى الازمات العنيفة في عام 2017. في المقابل تم تسجيل 10 صراعات غير عنيفة في عام 2018 مقابل 13 صراعاً غير عنيف في عام 2017.

وأشار التقرير إلى أن هناك عددًا من الصراعات التي ارتبطت بموجات التغيير التي شهدتها دول الربيع العربي ومنها الحرب الداخلية في سوريا والحرب المحدودة في ليبيا، وانتهاء بالأزمات العنيفة الدائرة في اليمن ومصر بين الدولة والتنظيمات والجماعات الارهابية خصوصاً في سيناء وبين تلك الجماعات وبعضها البعض.

ولعل من أخطر الصراعات التي تواجه المنطقة العربية هي "صراعات السلطة الداخلية"، حيث تشير بيانات الصراعات إلى وجود 27 صراعاً يتعلق بها. وتكتسب هذه الصراعات في أغلبها طابعاً أيديولوجياً، يبدأ بالعوامل الدينية، أو الطائفية، أو المذهبية، وينتهي بما تقوم به فروع القاعدة في المنطقة العربية، بنسبة 36% من مجمل الصراعات القائمة في المنطقة (عبد السلام، 2012، ص 77).

5. 2. مؤشر السلام وعدم استقرار الصراع (The Peace and Conflict Instability Ledger):

يصدر مؤشر السلام وعدم استقرار الصراع عن مركز التنمية الدولية وإدارة النزاعات (CIDCM) التابع لجامعة ميريلاند، ويهدف المؤشر بشكل عام إلى التنبؤ بالمخاطر المتعلقة بعدم الاستقرار السياسي للدولة في المستقبل أو تعرضها لنوبات من الصراعات المسلحة، وذلك على مدى زمني يصل إلى ثلاث سنوات. والواقع أن أهمية هذا المؤشر تتمثل فيما يقدمه من تحليل كمي للصراعات، وإدماجها في دراسات الصراع والتنمية، وإتاحتها لصانعي السياسات. ولتحقيق هذا الغرض تم إعداد المؤشر بالشكل الذي يعكس عمومية التطبيق. ووفقاً للمؤشر يتم تقييم الأوضاع فيما يقرب من 163 دولة بالاستناد إلى العناصر التالية: درجة اتساق مؤسسات النظام (من حيث الجمع بين الديمقراطية والاستبدادية)، ومعدل وفيات الرضع، والانفتاح الاقتصادي، ودرجة عسكرة الدولة، والحروب في الدول المجاورة.

ووفقاً لأحدث تقرير صادر عن المؤشر في عام 2017، نجد أن غالبية الدول التي تقع في ترتيب متقدم بالنسبة لحجم المخاطر المستقبلية المرتبطة بعدم الاستقرار هي دول أفريقية ومنها: الكونغو، وبوروندي، وغينيا بيساو، وجيبوتي، وإثيوبيا، ونيجيريا، ومالي، وسيراليون، والصومال، وجمهورية إفريقيا الوسطى وغيرها. أما بالنسبة لدول الربيع العربي، فنجد أن المؤشر بالاستناد إلى أحدث البيانات المتوفرة في عام 2018، لم يضع تلك الدول في مرتبة متقدمة وفقاً لحجم المخاطر المستقبلية المرتبطة بعدم استقرار الدولة حيث إن الأحداث التي أثارت عدم الاستقرار في تلك البلدان ليست من النوعية التي يقوم المؤشر بتسجيلها. ومن ثم، فإنه يتضح أن العناصر التي يعتمد عليها المؤشر لم تكن كاشفة إلى حد كبير عن مخاطر عدم الاستقرار السياسي التي من المحتمل أن تشهدها تلك البلدان.

6. المداخل النظرية المفسرة للصراعات الداخلية

تتعدد المداخل النظرية المفسرة للصراعات الداخلية حيث إن كل مدخل من هذه المداخل يتناول تفسير الصراع من زاوية معينة، ومن أهم هذه المداخل، ما يلي:

6. 1. المدخل النفسي

يعتمد هذا المدخل في تفسيره للصراعات الداخلية على العوامل النفسية التي تدفع بالأفراد والجماعات لتبنّي مواقف وقيم وأهداف مختلفة عن غيرهم. فقد أصَّل كل من فرويد ووالتز لأهمية هذا المدخل في تفسير الصراعات الداخلية من خلال الربط بين الصراعات كسلوك بشري والطبيعة الإنسانية كمحرك لهذا السلوك. فقد رأى فرويد أن "الدوافع المحركة لعملية التنازع والتصارع إنما ترجع إلى غريزة حب التسلط والسيطرة، وكذلك إلى الدافع نحو الانتقام والتوسع والمخاطرة". ومن ثم فإن إرضاء هذه الغريزة البشرية يتحقق من خلال الدخول في صراعات مع الآخرين المختلفين عنهم في القيم والأهداف والمصالح. أما كينيث والتز فقد أرجع أسباب اشتعال الصراعات إلى "مشاعر الأنانية والغباء الإنساني" من جانب، وكذلك "سوء توجيه النزعات العدوانية" من جانب آخر. (بدوي، 1997، ص 38).

إلا أن تفسير الصراعات الداخلية من خلال المدخل النفسي لا يقف عند حد الطبيعة الإنسانية التي قد تميل إلى التصارع، وإنما يمتد ليشمل أثر البيئة المحيطة والتي قد تخلق إطاراً عاماً من الظلم والإحباط والحرمان. ولعل هذا هو ما فجَّر الصراعات الداخلية في بعض دول الربيع العربي بعد الثورات حيث عانت هذه الدول لسنوات طويلة من الظلم والقهر والاستبداد والحرمان، ومن ثم فإن عدم تحقق الجانب الأغلب من أهداف هذه الثورات أصاب الأفراد والجماعات بالإحباط، الأمر الذي نحَّا بالجماعات المختلفة نحو التصارع سواء بينها وبين بعضها أو بين الجماعات والنظام الحاكم.

وقد عبر عن هذا المعنى عالم النفس الألماني أريك فروم (Erich Fromm) حين أورد أن "العنف والميل إلى التدمير إنما يمثلان الناتج التلقائي والحتمي للشعور بالإحباط الذي ينشأ عن الصدمة الناتجة عن خذلان الآمال والتطلعات القومية لسبب أو لآخر" (Rainer. Erich ،Funk .(Fromm, 2003, p.13

6. 2. المدخل الاجتماعي

يُفسر هذا المدخل الصراعات الداخلية من خلال منطلق أكبر من مجرد الفرد حيث يتسع ليشمل التكوينات الاجتماعية التي ينتمي إليها هذا الفرد سواء كانت جماعة دينية أو قبلية أو عشائرية أو جماعة ضغط أو مصالح أو ما دون ذلك، وكذلك العوامل المحيطة بهذه التكوينات والتي تمثل جذور الصراع ومنها الإدراك، والقيم، والأصول العرقية أو الإثنية، والأيديولوجية، والاجتماعية، والثقافة بوجه عام. وبناء عليه يرى هذا المدخل أن الصراعات التي تنشأ بين التكوينات الاجتماعية المختلفة

قد ترجع إلى سوء الإدراك بين تلك التكوينات أو الاختلافات بين الذات والآخرين حول أفضل طرق تحقيق الأهداف المشتركة. أيضاً قد يساهم سوء أو عدم العدالة في توزيع الموارد بكافة أنواعها في اشتعال جذوة الصراع بين تلك التكوينات، حيث يحتل الصراع على الموارد والسلطة والقوة محور معظم الصراعات الداخلية (حنفي، 2012، ص 16).

وفيما يتعلق بالإدراك: يمكن تعريفه على أنه عملية استدلالية غير واعية ومستمرة للاطلاع على المعلومات وجمعها وتفسيرها، وهي تتأثر بالتجربة الشخصية والثقافية والمكانة الاجتماعية والسلطة، والتي تنظم الإدراك ورد الفعل لأي حافز.

ومن الملاحظ أن الإدراك قد لا يكون له أي صلة بالواقع، كما أن مختلف الأفراد قد ينظرون إلى العالم بصورة مختلفة، ويُعد إحدى الخصائص الأساسية للصراع هو إدراك عدم التوافق أو التعارض في الأهداف والمصالح والقيم والتطلعات (Obeidi , 2006, pp. 46-47).

وبالتالي فإن الإدراك وما يرتبط به من تقييمات للقيم وأحكام تؤثر على السلوك، وكذلك على خياراتهم الاستراتيجية، وحتى عندما يتفق الأطراف المتصارعة على الاختلاف، فإنهم يختلفون فيما يتعلق بالقضايا والمقترحات وصياغة المشكلة والإجراءات، وتتأثر هذه العوامل جميعها بإدراكهم.

فالمفاوضون لا يتصرفون وفقاً للحقائق الموضوعية، ولكن وفقاً لإدراكهم لها، وبالتالي فإن الجانب الذاتي يلعب دورًا كبيرًا وهو الدور الذي قد يتطور خلال عملية التفاوض، وهذا يعد عاملاً حاسماً في تطور إدراك المشكلة وصياغتها وإمكانية علاجها، فالتغير في إدراك الطرف الآخر أو في إدراك مصلحته الذاتية أو مصلحة الطرف الآخر أو إدراكه للسياق المحيط، كل هذا قد يساعد على التوصل لحل وسط، غير أن تغير الإدراك قد يؤدي كذلك إلى زيادة مستوى الصراع عند تزايد إدراك التعارض في المصالح (Faure, 2011, p.99).

6. 3. مدخل الهوية

تُعد الهوية وخاصة في المجتمعات العربية أحد أهم المداخل في تفسير الصراعات الداخلية حيث تحتل الهوية موقعا هاما في تعبير الجماعات المختلفة عن ذاتها، ومن ثم فهي عنصر قوة بالنسبة لتلك الجماعات مثلها مثل الموارد والسلطة والقوة. وتبرز الصراعات بين الجماعات المختلفة بشكل كبير خاصة في ظل ارتباط هوية الجماعة بأحد العناصر الأخرى كالسلطة أو الثروة. الأمر الذي يعزز من الشعور بأهمية الهوية في حياة أفراد الجماعة ويحفز من الحالة الصراعية مع الجماعات

الأخرى أو السياق الوطني ككل. ومن أبرز الأمثلة على ذلك اقتران الهوية الدينية لجماعتي الإخوان المسلمين المحظورة في مصر والنهضة في تونس بالوصول إلى السلطة والحصول على منافع سياسية معينة، مما خلق صدامات مع قوى أخرى خاصة في ظل انغلاق تلك الجماعات الدينية السياسية.

7. الصراع والثورات

تطرح العديد من الأدبيات إشكالية العلاقة بين الثورات وما تحمله الفترة التالية لها من إتباع الدول لمسار الانتقال نحو الديمقراطية وبين الصراعات الداخلية، حيث افترضت تلك الدراسات أن أغلب الدول تشهد خلال المرحلة الأولى من الانتقال نحو الديمقراطية مخاطر التعرض لمجموعة من الصراعات الداخلية التي قد تصل إلى حد الحرب الأهلية. الأمر الذي قد يثير التساؤل حول مدى كون الثورات سبباً لاشتعال جذوة الصراعات الداخلية، وهل الصراعات الداخلية تُعد المحرك الرئيسي لهذه الثورات؟

وقد توصلت إحدى الدراسات من خلال إجراء التحليل الإحصائي إلى أن الدول التي تخطو خطواتها الأولى نحو الديمقراطية خلال المراحل الانتقالية تتضاعف احتمالات تعرضها لمخاطر الحرب الأهلية أكثر من غيرها. فانهيار الأنظمة الاستبدادية يستتبعه بالضرورة ضعف وتفتت قبضة النخبة الحاكمة، وصعود القوى الشعبية لمقاعد السلطة، ومن ثم تضعف السلطة القمعية للدولة والقادرة على احتواء وكبت الصراعات الداخلية. وفي ظل عدم وجود المؤسسات الديمقراطية التي تستطيع أن تقوم بهذا الدور وتتولى إدارة الأمور من خلال الآليات الديمقراطية، تتضاعف احتمالات تعرض الدولة للحروب الأهلية (Mansfield, 2008, pp. 88-89).

أيضاً قد تعزى الحرب الأهلية إلى اتساع الهوة بين المطالب الشعبية المتزايدة لتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، وعدم قدرة المؤسسات السياسية على التطور للدرجة اللازمة لاستيعاب تلك المطالب. ومن ثم، تتصدر الأيديولوجيات الشعبية القائمة على العرق أو الطائفة الدينية أو الطبقة الاجتماعية، الأمر الذي يعزز من عمليات التعبئة المجتمعية لصالح الأحزاب والجماعات السياسية المختلفة، وينتقل بالخلافات السياسية والاقتصادية من التركيز على جوهر الخلاف إلى أبعاد أخرى متعلقة بالقومية والإثنية والطائفية.

وقد كشفت انتفاضات وثورات الربيع العربي الغطاء عن الصراعات الداخلية الكامنة التي تعاني منها تلك المجتمعات. إلى أن جاءت رياح التغيير لتزيح الستار عن تلك الصراعات الكامنة،

وتضيف إليها أبعادًا جديدة من الصراعات بين أصحاب المصالح الذين ارتبطت مصالحهم بالنظم التسلطية البائدة وبين من يسعون لتحقيق المصالح التي ثاروا من أجلها. والواقع أنه لا يمكن إنكار وجود تلك العلاقة الطردية بين موجات التغيير الاجتماعي والصراعات وخاصة الصراعات ذات البعد الطائفي والسياسي بل والاقتصادي أيضا، والتي زاد من حدتها ارتفاع سقف التوقعات بعد الثورات. هذا بالإضافة إلى ظهور أنماط جديدة من الصراعات على الساحة بفضل صعود بعض التيارات السياسية الجديدة.

المبحث الثاني

المداخل النظرية المتعلقة بإدارة الصراعات الداخلية

أثارت ثورات وانتفاضات الربيع العربي وما ارتبط بها من سقوط بعض النظم السلطوية العديد من التساؤلات والإشكاليات حول عملية إدارة الصراعات الداخلية في بلدان الربيع العربي، ومن بينها: كيف يمكن فهم ما حدث من تحركات شعبية منذ نهاية عام2010 ، والتي توجّت بالربيع العربي وفقا لنظريات إدارة الصراع؟ وأي نوع من إدارة الصراع قاد لاندلاع الثورات؟ ثم ما نوع "الإدارة" أو "الحل" الذي تجسده الثورات العربية للصراعات الداخلية التي أعقبتها؟ وهل يمكن أن تسهم هذه الإدارة وذلك الحل في التغلب على هذه الصراعات مما قد يسهم في تحقيق الاستقرار السياسي والتماسك المجتمعي؟

وتكمن أهمية هذه التساؤلات في أن هناك قصورا ونقصا واضحا داخل الأدبيات العربية فيما يتعلق بحقل إدارة الصراع، خاصة إذا ما تمت مقارنتها بالأدبيات العالمية المعنية بهذا المجال. فعالميا تبلورت عبر عدة سنوات العديد من المدارس والمناهج المخصصة لهذا الغرض، وخضعت لمراجعات كثيرة أفضت بدورها إلى تطوير هذه المدارس والمناهج، وهو الأمر الذي ما يزال شبه غائب في عالمنا العربي. لذا فالتطبيقات المتوافرة تكاد تكون استنساخا محدودا ومشوها لما في الأدبيات الغربية، دون مراعاة حقيقية للخصوصية العربية. (عزم، 2102، ص 55) بعبارة أخرى، تأتي الثورات العربية لتختبر مدى مصداقية مقولات الأدبيات النظرية التي تطورت – خلال العقود الماضية – حول الصراعات وكيفية إدارتها، كما تطرح في هذا الإطار أهمية وضرورة الاهتمام بالمراجعة النقدية لبعض المقولات النظرية التي صُممت في سياق خبرات حضارية وثقافية مغايرة (مصطفي، 2012، ص 77).

وفي هذا الإطار يعرض هذا المبحث أبرز الجهود النظرية في حقل إدارة الصراع، كما يرصد الانتقادات الرئيسية التي تتعلق بالمداخل النظرية الخاصة بإدارة الصراع، وأهم المحاولات التي جرت من أجل تطوير المقولات والمناهج التي طُرحت في هذا السياق.

1. تطور الجهود النظرية حول دراسات إدارة الصراع/ دراسات السلام

شهدت البشرية خلال القرن العشرين مجموعة من الأحداث المأساوية التي تركت أثراً كبيراً على حياة الملايين من البشر في العالم، ولاشك أن الحربين العالميتين الأولى والثانية كانتا أبرز هذه الأحداث، وأهمها على الإطلاق، ليس فقط من ناحية النتائج الكارثية التي خلفتها تلك الحروب على كثير من الأمم والشعوب، ولكن أيضاً من ناحية التأثير الذي خلفته على طبيعة النظام الدولي، الذي نشأ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945، والذي كان من أهم إرهاصاته بروز الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي باعتبارهما أكبر قوتين على الساحة الدولية. وقد رافق ظهور هذين القطبين بروز مجموعة من المشروعات والأبحاث التي تُعنى بدراسة أسباب الحرب والصراع، والعمل على حلها وتلافي حدوثها في المستقبل كتأسيس الأمم المتحدة عام 1945. واهتمت هذه المشروعات بالإجابة عن بعض التساؤلات الخاصة بكيفية إدارة الصراعات، هل يكون بتسكينها، حتى لا تتطور إلى شكل عنيف؟ أم بالبحث عن حلول عادلة تحمي الأطراف صاحبة الحقوق المنتهكة؟ (الصمادي، 2010، ص6).

وبصفة عامة يمكن القول إن هناك تأثيرين رئيسيين للحرب العالمية الثانية، أولهما: ظهور المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، والثاني نشوء حقل دراسات إدارة الصراع، أو ما يسمى أحياناً بدراسات السلام (عزم 2، 2012، ص 67).

وتركز المدرسة الواقعية على الأبعاد الأمنية – العسكرية في توجيه السياسات الدولية، وذلك على حساب الأبعاد الاجتماعية والسياسية والأيديولوجية الداخلية، ومن هنا كانت الانتقادات التي يوجهها أنصار المدرسة الواقعية للمدرسة الليبرالية من أنها تتسم بالمثالية الزائدة .) 5، pp.3، 1946، Carr) وتشير المدرسة الواقعية بصفة عامة إلى أن جوهر عملية حل الصراعات هو الردع المتبادل والإرهاق المشترك، حتى لو عقدت مفاوضات بين الأطراف المتصارعة، ولذلك فإن المشكلة الجوهرية لإدارة الصراعات – من وجهة نظر أنصار هذه المدرسة – تأتي من النظر لهذه الصراعات

باعتبارها غير قابلة للحل، فهي جزء من الطبيعة البشرية، ولذلك فأقصى ما يمكن فعله بشأنها هو تسويتها عبر التوصل إلى حلول وسط تُرضي الطرفين أو الأطراف المتصارعة.

وعندما برز حقل دراسات إدارة الصراع فإنه أكد على تداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بل سعى إلى تطبيق مناهج بحث عابرة للتخصصات، تبحث الصراع وطرق حله من الجوانب النفسية، والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية المختلفة، وبصفة خاصة ما يتعلق بالهوية والثقافة. وبشكل عام، كان من الانتقادات الموجهة لهذا الحقل أنه تميز بدرجة كبيرة من المثالية، خاصة مع تركيزه على مسألة "الوصول إلى حلول وسط" (Hamad، 2005، p.2).

وعلى الرغم من الاهتمام بدراسة الصراعات خلال مرحلة ما قبل الحرب الباردة فإن التوسع في هذا الحقل ظل محدودا بدرجة نسبية، ومتركزاً في حقل العلاقات الدولية، كما بقيت دراسة الصراع محصورة بدرجة كبيرة على مستوى العلاقات بين الدول القومية (عزم 2، 2012، ص 67). وخلال فترة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي تنامى الاهتمام بدراسات السلام والصراع نتيجة ظهور وانتشار حركات الاستقلال الوطني، والتحرر من العنصرية، وازدياد الحركات المطالبة بحقوق العمال والنساء والأقليات في الخمسينات والستينات من القرن الماضي، فضلا عن بروز أشكال عديدة من المعاناة الإنسانية كالعنف والفقر والاضطهاد، مما استدعى الاهتمام بضرورة تأسيس علم مستقل يُعنى بفهم أسباب ودوافع هذه الظواهر وآلياتها مع كيفية تسوية أو حل المنازعات المتصلة بها. ولذلك فمنذ نهاية الستينيات بدأت بعض الجامعات والمراكز الأكاديمية في الغرب – خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية – في تخصيص دورات دراسية في مجال الصراع والسلام، ثم تطور ذلك إلى تأسيس برامج أكاديمية لدراسات الصراع والسلام كمجال أكاديمي مستقل. (الصمادي، 2010، ص 7).

وخلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة، شهد حقل إدارة الصراع تطورا ملحوظا، كما تزايد عدد الأقسام الجامعية المتخصصة فيه، وكان ذلك نتيجة تصاعد دور الفاعلين من غير الدول (None State Actors –) في العلاقات الدولية، وبروز ظواهر كالإرهاب، والعنف، والصراعات العرقية والإثنية، مما تطلب بلورة مناهج بحث متداخلة.

ومع نهاية الحرب الباردة أصبح هناك العديد من البرامج والخطط الدراسية المرتبطة بعلم السلام والصراع في العديد من جامعات العالم، بالإضافة إلى بروز كثير من المفكرين الذين ساهموا

أو مازالوا يساهمون في تطوير هذا الحقل من العلم من خلال الأبحاث العلمية التي تتناول كثيرًا من المشكلات الدولية والإقليمية بهدف الوصول إلى بناء نموذج علمي ليس فقط لحل الصراع، وإنما أيضا للوقاية من الصراع قبل حدوثه، وذلك من خلال معالجة الأسباب الكامنة وراءه.

وبصفة عامة، يمكن القول إن ظروف الحرب الباردة والاستقطاب الدولي وفرت المناخ المناسب لصعود مدرسة مثل "الواقعية" في العلاقات الدولية، خاصة مع احتدام الصراعات الدولية العنيفة ذات البعد الإيديولوجي. أما المرحلة التي تلت هذه الحرب، فقد فرضت الاهتمام بقواعد تحليل جديدة، فكانت فرصة لانتعاش دراسات إدارة الصراع، ودراسات السلام، كما ارتبط بها تصاعد حدة الصراعات الداخلية أو الصراعات التي تحدث داخل حدود الدول، والتي قد تصل إلى مستوى تهديد وجود الدول القومية ذاتها، كمطالب الانفصال وحق تقرير المصير، خاصة مع تفجر العديد من الصراعات الإثنية والعرقية في أوروبا الشرقية ويوغوسلافيا السابقة (إكرام، 2010، ص 24).

ونظراً لبروز دور العامل الديني بصورة رئيسية خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فقد برزت إحدى النظريات الشهيرة في حقل النظم السياسية المقارنة، ألا وهي نظرية الديمقراطية التشاركية أو التوافقية. وتذهب النظرية – وفقا لصاحبها أرند ليبهارت Arend Lijphart – إلى إمكانية قيام نظم ديمقراطية مستقرة في المجتمعات المنقسمة على نفسها، عرقيا أو دينيا أو لغويا. إلخ، (Lijphart، Arend, 2012) وذلك من خلال التخلي عن استخدام قاعدة الأغلبية المعمول بها في النظرية الديمقراطية التقليدية، وما يرتبط بها من مبدأ حصول الفائز على جميع المناصب، وإعمال مبدأ الائتلاف الكبير الذي بموجبه تتشارك كافة الطوائف الأساسية الموجودة في المجتمع في حكم الدولة، من خلال تمثيلها في الحكومة بشكل يتناسب مع حجم تمثيلها في البرلمان (صالح، 2012، ص 65).

2. المداخل النظرية لإدارة الصراعات، وأبرز الانتقادات الواردة عليها

شهد حقل دراسة إدارة الصراع على مدى العقود السابقة تطورات عدة، تكشف بشكل واضح ما تعرضت له المداخل النظرية المطروحة في هذا الإطار من انتقادات شديدة، نظراً لافتقاد بعضها – كما سيرد فيما يلي– لأسس نظرية ومنهجية سليمة، تسمح بدراسة مستوفاة للصراعات الداخلية، وتقدم منهجية واقعية للتوصل إلى علاج لهذه الصراعات.

وبصفة عامة يمكن القول إن حقل إدارة الصراع شهد بروز أربعة مداخل نظرية للتعامل مع الصراعات، هي: إدارة الصراع، وحل الصراع، وتحويل الصراع، ومنع الصراع، حيث تعبر كل منها عن مناهج مختلفة لفهم الصراع والتعامل معه.

2. 1. مدخل إدارة الصراع (Conflict Management)

يرى أنصار هذا المدخل أن للصراعات العنيفة تبعات ونتائج، لا يمكن التخلص منها؛ لارتباطها بخلافات في القيم والمصالح – داخل المجتمع الواحد وما بين المجتمعات المختلفة – تُفضي إلى تعميق الخلافات كما تُكّرس نتائج يصعب تجاوزها. ويعتقد هؤلاء المُنظّرون أن السعي إلى "حل مثل تلك الصراعات أمر غير واقعي". ولذلك فهم يرون أن أقصى ما يمكن فعله هو إدارة (Manage) هذه الصراعات واحتوائها، وفي بعض الحالات إلقاء العنف جانبا، واستئناف العلاقات السياسية الطبيعية. ومن ثم فأنصار هذا المدخل يعرفون إدارة الصراع بأنها تعني "تقليل أو وقف مظاهر العنف والتصعيد فيه، دون توقع حله فعليا". (Miall,2004,p4) وهناك من يعرف إدارة الصراع بأنه "يهدف إلى الحد مستقبلا من الصراعات العنيفة، وتجنبها من خلال تشجيع سلوكيات إيجابية بين الأطراف المتصارعة (Bar-siman-Tov, 2007, p.52).

وبصفة عامة فإن هذا المدخل يقوم بالأساس على مساعدة الأطراف المشتركة في الصراع في الوصول إلى وجهة نظر أو سلوك يعمل على وقف قيام أطراف الصراع بسلوك معادي أو عنيف، وهذا المدخل لا يركز على مصادر الصراع ولكن على تعديل سلوك الصراع، كما يستهدف بعض موضوعات الصراع بالقدر الذي يضمن عدم حدوث سلوك معادي أو عنيف من الأطراف المشتركة في الصراع، ومن الأمثلة على ذلك العمل على وقف إطلاق النار بين طرفين متحاربين. (الصمادي، 2010، ص 27).

وفي هذا الإطار تبرز السياسات الأمريكية إزاء الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، والتي تهدف إلى منع المظاهر العنيفة للصراع أكثر مما تصر على حل الصراع نفسه، وتتجسد هذه السياسة في تقبل أطراف الصراع للدخول في مفاوضات طويلة. وفي هذه الحالة يبدو منع العنف هو الهدف الحقيقي (Wallensteen, 2002, p.35).

وقد تعرض مدخل إدارة الصراع إلى العديد من الانتقادات، فنظراً لأن إدارة الصراع تسعى لاحتواء مظاهره العنيفة، وإيجاد تسويات وحلول مؤقتة، فهناك من يرون أن هذا المدخل يعبر عن

تصور غير طموح للتعامل مع الصراعات، لتركيزه على مسألة احتواء الصراع ووقف مظاهره العنيفة، ومنع تجدده فقط دون إيجاد حلول له. فضلا عن أن مسألة احتواء الصراع أو تجميده على المدى البعيد هو افتراض متفائل وغير ممكن؛ نظراً لأن الغضب والقلق يبقيان مشتعلين تحت السطح، ويمكن أن ينفجرا تحت أية ظروف، وفي أي لحظة.

ومن الانتقادات الأخرى التي يتعرض لهذا المدخل افتقاده إلى العمق والتحليل المطلوب، وذلك لتركيزه على تساؤلات من قبيل ما العمل إزاء هذا الصراع؟ وكيفية إيجاد حلول له؟ وذلك دون الاهتمام بالسياق والوضع الذي ينشأ في ظله الصراع. كما يهتم هذا المدخل بالمشكلة ذاتها لا بالأطراف والأشخاص المتورطين فيها. وربما يفسر ذلك بأن الاهتمام بحل الصراع وفقا لهذا المدخل يتم في ظل جو من الشعور بالأزمة والطوارئ، مما يجعل القليل من الانتباه يوجه إلى تحليل المشكلة التي سببت الصراع، أو الأسس النظرية المطلوبة لفهم الصراع وتطوراته، بل يجعل مسألة وقف الصراع بأي ثمن له الأولوية على مسائل التنظير، ولذلك لا يكون هناك تعمق كاف في فهم الحلول أو التوصيات المطروحة في هذا السياق.

2. 2. مدخل حل الصراع (Conflict Resolution)

يُعد مدخل حل الصراع مدخلاً أكثر طموحا من مدخل إدارة الصراع، حيث يؤمن أنصاره بأن حل الصراع ممكن. فيقول بيتر وولنشتاين Peter Wallensteen إن "حل الصراع يتضمن توقعا بأن يواجه أطراف الصراع بشكل مشترك جوانب الخلل لديهم، وأن يجدوا طرقًا لحلها" (Burton, 1984, p.134). وأحد التعريفات لحل الصراعات ما يقدمه أحد رواد هذا الحقل جون بيرتون John Burton، إذ يرى أن "الصراع يتم حله، إذا ما كانت النتيجة تُلبي كليا الحاجات والمصالح لجميع الأطراف ذات العلاقة". وينشأ هذا الوضع، عندما يوافق مختلف الأطراف على استغلال ومشاركة مورد ما، بطريقة تؤدي إلى رضا الجميع والانسجام مع قيمهم ومصالحهم (الصمادي، 2010، ص 27).

ومن ثم فإن أدبيات حل الصراع – خاصة من منظور المدرسة الواقعية – غايتها إدارة الصراع لمنع انفجاره، أو للحفاظ على الأمر الواقع، ومنع نشوب العنف، حفاظا على "الاستقرار"، بما يقلل الخسائر بالنسبة للقوى المهيمنة ومصالحها، بغض النظر عن أصحاب الحقوق، خاصة الشعوب.

وبصفة عامة يستهدف هذا المدخل مساعدة الأطراف المشتركة في الصراع في فهم حاجات الأطراف الأخرى ومصادر الصراع وموضوعاته، والعمل على إيجاد حلول للصراع. وعادة ما تلي هذه

الخطوة إدارة الصراع وتهدف إلى إيجاد الترتيبات طويلة الأجل لحل الصراعات. ومن أمثلتها مساعدة الفئات المتحاربة في مناقشة شكواهم واحتياجاتهم (مثل الحاجة إلى الإقرار بالهوية العرقية أو الوصول إلى الموارد). وقد تتضمن القرارات إعطاء الحكم الذاتي السياسي لمجموعة عرقية أو زيادة الخدمات الصحية والتعليمية وفرص العمل لمجموعات مُهمشة.

وفي هذا الإطار، يميز جون بورتون الذي يعتبر من عمالقة هذا العلم بين تسوية الصراع Settlement of Conflict وحل الصراع Resolution of Conflict. فتسوية الصراع من وجهة نظره تتم إذا ما تضمن ما ينتج عن الصراع خسارة لطرف وكسب للطرف الآخر، أو تسوية تتضمن كل أو بعض أطراف الصراع يخسرون قدرا ما، ومثل هذه التسوية تنتج أحياناً بالإكراه والقوة رغما عن أطراف الصراع أو بعضهم. ومثال على ذلك، عندما يضطر أطراف الصراع إلى الاشتراك في مورد مادي نادر، من دون أن يؤدي ذلك إلى رضا كامل لدى أطراف الصراع أو بعضهم. ووفقا لبورتون فإن حل الصراع يحدث عندما يُلبي الحل مصالح واحتياجات الأطراف المختلفة، وينشأ هذا الوضع عندما يتفق أطراف الصراع – على سبيل المثال– على استغلال مورد ما بطريقة لا تتعارض مع قيم ومصالح كل طرف (Burton, 1996, p.10).

ومن ناحية أخرى تعرّض مدخل حل الصراع لانتقادات عديدة، لعل أبرزها أنه يعبر عن حالة مثالية قائمة على الحلول غير العنيفة. ولا يضع في حسبانه الحلول العنيفة، كما لا تتضمن أدبيات الصراعات نماذج لصراعات تم حلها، منها مثلاً إمكانية قضاء طرف على آخر (إزالة الخصم) سواء سياسياً، وجغرافياً، أو ماديًا.

ودفعت هذه الانتقادات ببيرتون نفسه مثلاً إلى أن يكتب في منتصف تسعينيات القرن الماضي "حل الصراع غالباً لا يعني حل المشكلة، ولكنه يعني حفظ السلام أو القيام بما يماثل مهام الشرطة، ويصبح التفكير في جذور المشكلة والتركيز على حلها فقط في ذلك الوقت ليس تفكيرًا مقبولاً" (Burton, 1984, p.6).

2. 3. مدخل تحويل الصراع (Conflict Transformation)

حدث تحول في آليات "حل الصراع"، وبالتحديد بعد نهاية الحرب الباردة. فقبل عام 1991، كانت الآليات التقليدية متمثلة في المفاوضات، والزيارات الودية بين المسؤولين، والتوسط، والتحكيم، إلا أنه وبعد عام 1991، لوحظ حدوث تطور في فكر مُنظري علم "حل الصراع"، إذ بدأوا في إعداد

مفاهيم جديدة، واتباع آليات غير تقليدية. فكان من بين هذه المفاهيم الجديدة، مفهوم "تحويل الصراع" Conflict Transformation بدلاً من "حل الصراع"، ومعناه باختصار "التوصل إلى حل وسط بين الأطراف المتنازعة من خلال القيام بعمليات تفاعلية Interactive Processes، تؤدي بعد ذلك إلى تهدئة الأجواء، أو إعادة تعريف المصالح، أو العثور على أرض مشتركة". وكذلك كان من بين الاقترابات غير التقليدية: استخدام التكنولوجيا، واستخدام الإعلام، واستخدام المُغريات الاقتصادية ودور الشركات عبر الوطنية، ووسائل حفظ السلام.

وقد ظهر هذا المدخل في تسعينات القرن العشرين على إثر الانتقادات التي وجهت إلى المدخلين السابقين. وينطلق هذا المدخل من مقولة أن حل المشكلات التي تسبب الصراع هي ذاتها أمر معقد، بل غير ممكن، ولذلك يجب التأثير في السياق المحيط للصراع، وتغييره، وربما تغيير أطراف الصراع. ويدعو هذا المدخل إلى "التعامل مع المصادر الاجتماعية والسياسية المتنوعة للصراع، والعمل على تحويل الطاقة السلبية الخاصة بالحرب إلى تغيير إيجابي في المجالات الاجتماعية والسياسية (Safa, 2007).

كما يوصي بـ "سلسلة من التحولات الضرورية في عدة عوامل، إن لم يتم تغييرها فسيبقى العنف والحرب مستمرين. أي أن أنصار هذا المدخل يدعون إلى عدم التركيز على قضية الصراع، بل على إحداث تحول في المجتمعات، وعلى البيئة المحيطة بالصراع، وليس الصراع ذاته (Ramsbotham, Oliver et al, 1996, p.651).

فعلى سبيل المثال، يشير "تحويل الصراع" إلى ضرورة العمل على تغيير الأيديولوجيا والأفكار، أو الوضع الاقتصادي، أو النظام السياسي في بلد ما قبل اللجوء إلى حل الصراعات، وهو ما يساعد على الأقل في منع تحول الصراع إلى منحى عنيف. فمثلا، يعتقد أن نشر الديمقراطية وسيلة لمنع العنف الداخلي، أو حتى الحروب بين الدول.

ويكون تحويل الصراعات من خلال مناهج يتم استخدامها خصيصاً لتحقيق هذا الغرض، ومنها:

- الوساطة: من خلال تدخل طرف ثالث للوساطة بين الأطراف لتحقيق مصالح مشتركة بين الأطراف المتخاصمة.
- دور المنظمات غير الحكومية في إعادة إحياء عملية السلام.

- العمل على تحويل الصراع الثقافي وذلك عن طريق مجموعات عمل تضم مختلف فئات المجتمع للخروج بتوصيات وآلية للعمل عليها.
- تُعد أفكار نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتغيير الأنظمة، وأفكار ما يعرف "بتدريس السلام" في المناهج التعليمية هي بعض الأمثلة على استراتيجيات تحويل الصراع، والتي هي محور الكثير من برامج المنظمات غير الحكومية، والهيئات الأوروبية والأمريكية المانحة في مناطق، مثل الشرق الأوسط والدول العربية. ويعني هذا الأسلوب العمل على تغيير واحد أو أكثر من جوانب المجتمع، والنظام السياسي، والقيادة، والأيديولوجيا، والوضع الاقتصادي وغير ذلك (Fisher, Simon et al, 2003, p.7).
- دبلوماسية المسار الثاني: هي أحد اقترابات معالجة الصراعات من خلال تدخل وسطاء غير رسميين بين أطراف الصراع لمحاولة التأثير في أطراف الصراع وصياغة رؤيتهم وإدراكهم للصراع ذاته، ومن ثم العمل على تسهيل عملية التوصل إلى حل للصراعات القائمة، وإيجاد نتائج مرضية للطرفين. وقد قامت إحدى الدراسات بتعريف مفهوم "دبلوماسية المسار الثاني" على أنه "تفاعل غير رسمي يتسم بقدر من الودية بين جماعات أو أمم لها أجندات وتوجهات مضادة، بهدف تنمية وتطوير استراتيجيات محددة في صراع معين لإحداث تأثير محدد في الرأي العام، وأن من شأن هذه الاستراتيجيات أن تسهم في حل هذا الصراع". (عزم، 2012، ص 56)

وبصفة عامة، فإن مدخل تحويل الصراع هو محاولة لتحويل علاقات الأطراف المشتركة في الصراع إلى علاقات إيجابية من خلال تغيير علاقتهم من علاقة صراع إلى علاقة ودية عن طريق استهداف مصادر الصراع وموضوعاته. فضلاً عن إنه محاولة لمساعدة الأطراف المشتركة في الصراع على اكتساب سلوكيات صحية تمكنهم من التعامل مع الصراعات بمفردهم. ومن أمثلة ذلك دعوة أطراف الصراع إلى سلسلة من ورش العمل لحل المشكلات، وتشكيل لجان للمصالحة وكشف الحقائق، وتعليم وتدريب الأطراف المتصارعة على تقنيات تحويل الصراع (الصمادي، 2010، ص 27).

ولعل حرب العراق كانت في جزء منها تجربة كبرى لفكرة "تحويل الصراع"، بواسطة تغيير النظام وقيادته. وفي السياق ذاته، تأتي فكرة برامج الديمقراطية وحقوق الإنسان المدعومة غربياً في غالبية الدول العربية، إن لم يكن فيها جميعها، فهي تسعى لخفض العنف داخليا، ومحاربة العنف الذي يأخذ شكل الإرهاب (Azem, 2010, p.21).

ومصطلح "تحويل الصراع" هو المصطلح الأكثر شيوعاً، وطوره بشكل كبير ثلاثة باحثين في كتاب مشترك لهم في نهاية التسعينيات هم: هيو ميال Hugh Miall، وأوليفر رامسبوثام Oliver Ramsbotham، وتوم وودهاوس (Tom Woodhouse, Ramsbotham, Oliver et al, 1996, p.651).

إلا أن الفكرة كانت موجودة سابقا. فقد دعا جون بيرتون في منتصف التسعينيات إلى نقل التفكير من إطار "حل صراع معين" إلى إطار "عملية يمكن من خلالها تفادي الصراع في المستقبل"، ودعا إلى مزج فكرة حل الصراع والوقاية منه لتشمل "الوصول إلى أصل المشكلات، واتخاذ إجراءات لتجنب الصراع، بما في ذلك التغيير في المؤسسات والسياسات الاجتماعية (Burton, 1996, p.10).

إلا أن فكرة الوقائية لا تنسجم دائما مع فكرة حل الصراع، فالوقائية قد لا تعني بالضرورة منع تجدد الصراع، أو مظاهره العنيفة، كما يبدو وأن بيرتون وغيره يقصدون ذلك، فالوقاية من الصراعات هي مجموعة أدوات تستخدم في الأساس من أجل منع وحل الخلافات قبل أن تصبح صراعات محتدمة.

ومن ناحية أخرى، هناك من يرى أن ما يسمى بـ "تحويل الصراعات"، باستخدام مبادرات حقوق الإنسان والتحول الديمقراطي والحريات، إنما كان لمنع الشعوب من الثورة للمطالبة بحقوقها ضد المستبدين الفاسدين في الداخل والخارج. ولذا، فإنه ليس من المستغرب أن نقرأ منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي مقولة فريد هاليداي Fred Halliday، التي يجزم فيها بأن "عصر الثورات الشعبية قد انتهي".

أعطت الثورات العربية درسا مهما في أهمية "تعريف أطراف الصراع"، وأثر ذلك في حسم مسار الصراع؛ فقد بقيت الثورة في تونس ومصر، ربما بسبب عاملي المفاجأة والسرعة فيها، بمعزل نسبي عن الأطراف الخارجية الإقليمية والدولية، مما سهل عملية حسمها سريعا. أما في اليمن، فقد تمكن "الثوار" هناك إلى حد كبير، ولكن ليس تامًا، من الحفاظ على وحدتهم الداخلية، وجمع الصفوف ضد رأس النظام، ولكن بقي للرئيس الراحل السابق، علي عبدالله صالح، نفوذ قبلي مهم، وسمح طول فترة الصراع والعوامل الجغرافية والتاريخية بدخول أطراف إقليمية، مثل السعودية وقطر، طرفا في الصراع، وبالتالي التأثير في مجرياته، وفرض تسوية خرج فيها الرئيس صالح من الحكم (جزئياً على

الأقل بتركه منصبه) قبل اغتياله من جماعة الحوثيين والتخلص منه نهائياً، ولكن وبعبارة آخري التغيير لم يكن شاملا في النظام.

وبعبارة أخرى، ما حدث في مصر وتونس هو نوع من "حل الصراع" بإخراج جزء من أطراف الصراع من المشهد. أما في اليمن، فـ "إدارة الصراع" لم تنه الأزمة في البلاد تماما. أما في ليبيا، أدي غياب تعريف متفق عليه لأطراف الصراع إلى تحوله إلى حرب أهلية تنذر باحتمال باستمرار الصراع لأمد غير منظور، بمساعدة إقليمية خارجية للأطراف المتحاربة والمتناحرة لم تحسم حتى الان بين القوات المسلحة الليبية بقيادة المشير خليفة حفتر وحكومة الوفاق وميليشياتها الاسلامية في طرابلس المدعومة من تركيا. أما في البحرين والأردن، فقد أدي عدم تمايز الصراع إلى "نظام وشعب" لإفقاد الحراك زخمه. وفي سوريا، فإن عدم النجاح في تعريف أطراف الصراع بوضوح، أي عدم القدرة على تأكيد أنه صراع بين الشعب والنظام، وليس بين طوائف، ووجود تباين طائفي، سمح بإطالة زمن الصراع، وتحوله إلى صراع عنيف (عزم، 2102، ص 65)

2. 4. مدخل منع الصراع (Conflict Prevention)

يعتبر مجال دراسات المنع الوقائي للصراعات Conflict Prevention والمنع الوقائي للصراعات العنيفة Violent Conflict Prevention من المجالات الأساسية في حقل دراسات السلام والصراع، على الرغم من حداثته. ورغم ذلك فلم يلقى اهتماما واسعا أو كافيا خلال فترة الحرب الباردة، نظراً لأولوية الاهتمام بسباق التسلح الذي كان سائدا، وذلك على الرغم من إدراك صناع القرار والباحثين بأن العمل على الوقاية أو المنع الوقائي للصراعات سيؤدي إلى منع مخاطر وكوراث كبرى قد يكون لها تكاليف باهظة على الصعيد الإنساني والاقتصادي والعسكري، وتهديد الأمن والسلم الدوليين، وأن جهود تسوية الصراعات العنيفة بعد حدوثها قد تكون أصعب كثيرا وأكثر كُلفة من جهود وكلفة العمل على الوقاية منها، لذلك يشكل المنع الوقائي للصراعات أمراً حاسما لتحقيق الأمن العالمي، كما يعتبر الوسيلة أو الطريقة الوحيدة لمنع معاناة ملايين البشر حول العالم، وتوفير الكثير من التكاليف (Cloos, 2005, p.14).

ولا شك أن تغير الظروف الدولية، خاصة مع نهاية الحرب الباردة، واندلاع الكثير من الصراعات الداخلية الخطيرة، مثل: مذابح الإبادة الجماعية في رواندا عام 1994، وحرب التطهير العرقي في البوسنة والهرسك عام 1992، وانهيار الدولة في الصومال عام 1991، وغيرها من

الحروب والصراعات التي دفعت الدول إلى التفكير في ضرورة إيجاد وسائل للسيطرة على الصراعات ومنع تحويلها لحروب أو كوارث إنسانية خطيرة، أو تهديد للسلم والأمن الدوليين. وبالإضافة إلى ذلك ظهرت العديد من المؤسسات والمنظمات غير الحكومية والحكومية التي تُعنى بمجال دراسة الأزمات، والوساطة، والمفاوضات، وغيرها، مما أسهم في بروز مدخل منع الصراعات أو بمعنى أدق المنع الوقائي للصراعات (Preventing Violent Conflict, 1999).

وهناك جدل واختلاف بين الباحثين حول مفهوم منع الصراع، وتشير أدبيات منع الصراع إلى أن المنع الوقائي للصراع هو وضع يكون فيه جميع أطرافه في وضع الرابح win– win. فالبعض ينظر إلى مفهوم المنع الوقائي على اعتبار أنه دبلوماسية وقائية، والتي تعني العمل الرامي إلى منع نشوء منازعات بين الأطراف، ومنع تصعيد المنازعات القائمة وتحولها إلى صراعات، ووقف انتشار هذه الصراعات عند وقوعها (غالى، 1995، ص 43).

ويحدد بيتر فالنستين Peter Wallensteen مفهوم "منع الصراعات" بأنه "أفعال بناءة، يتم اللجوء إليها لتجنب تهديد محتمل، أو تجنب استخدام القوة المسلحة من قبل الأطراف المتنازعة في خلاف سياسي (Wallensteen, 1998, p.11) ، في حين يشير مايكل لند Michael S. Lund[3] إلى أن منع الصراعات هو القيام بإجراءات في أوقات وأماكن قابلة للاضطراب لتجنب التهديدات أو استخدام القوة المسلحة وغيرها من أشكال الإكراه من قبل دول وجماعات، لتسوية الخلافات السياسية التي يمكن أن تظهر، كآثار زعزعة الاستقرار نتيجة التغيير الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والدولي" (Lund, 1996, p.37).

وبصفة عامة يمكن القول إن تحديد مفهوم المنع الوقائي للصراعات يتم على مستويين، هما:

- **المستوى الأول:** يقصد بأفعال المنع الوقائي للصراعات على المدى القصير أو ما يطلق عليها إجراءات المنع الوقائي المباشر للصراعات: مرحلة الأزمة التي توشك أن تدخل في مرحلة خطر التصعيد العسكري، وزيادة حدته وانتشاره. وبالتالي تصبح هناك ضرورة أو حاجة إلى اتخاذ إجراء معين لمنع تصاعد أو ازدياد أخطار الصراع، وغالبا ما يتم ذلك من خلال طرف ثالث

[3] Lund, Michael S., (1996), "Preventing Violent Conflicts: A Strategy for Preventive Diplomacy", Washington, D.C., United States Institute of Peace Press, p. 37

وسيط، ويطلق على هذا المستوى المنع المباشر أو الإجرائي أو الخفيف Light/Direct/Operational Prevention.

- **المستوى الثاني:** المنع الوقائي للصراعات على المدى الطويل، وهو يُعنى بإجراءات أو أفعال المنع البنيوي للصراعات، والعمل على إيجاد ظروف أو بيئة تجعل من الصعوبة الشديدة أن تنشأ أو أن تنمو فيها النزاعات أو الصراعات، وعادة ما يطلق على هذا المستوى "المنع الوقائي البنيوي أو العميق للصراع" Deep Structural Prevention[4].

وخلاصة القول فإن المنع الوقائي يقصد به الإجراء الذي يشمل التدابير التي: (فهمي، 2005)

- يمكن تنفيذها قبل تصعيد الخلافات والنزاعات إلى مستوى الصراعات والعنف.
- تصمم لمواجهة انتقال الصراع إلى مناطق جغرافية أخرى.
- منع العنف من الاشتعال مرة أخرى بعد توقيع اتفاقية سلام أو وقف لإطلاق النار.

وأيا كانت منهجية "حل الصراع"، فإنه لا بد من وجود شرط مركزي حتى يؤتي "حل الصراع" ثماره، هذا الشرط يتمثل في توقيت ونضج المفاوضات، فالأطراف المتصارعة تتجه إلى حل صراعاتها فقط حينما تكون مستعدة لذلك، أي حينما تصل إلى حالة من اليأس والقنوط، التي تدرك من خلالها كم الخسائر التي تتكبدها. عند هذه اللحظة فقط –التي يسميها المنظر "وليام زارتمان William Zartman" باللحظة المواتية Ripe Moment– تتسارع الأطراف لكي تتلقف المقترحات المُقدمة لحل الصراع، والتي كانت تلوح دائما في الأفق، فلا تجد من يتلقفها (الخازندار، 2011، ص 30.31).

اتضح من خلال ما تم استعراضه خلال المبحثين الأول والثاني أن هناك أرضية نظرية قوية يمكن الارتكان إليها في مجال إدارة الصراعات الداخلية والتي تجد بيئة خصبة لنشأتها في أعقاب الثورات، أي خلال مراحل الانتقال نحو الديمقراطية. وبالنظر إلى الوضع الحالي في مصر في أعقاب ثورة 25 يناير 2011، ثم ثورة 30 يونيو 2013، وحالة الاستقرار السياسي وبداية التعافي الاقتصادي وتحسن مؤشرات النمو الاقتصادي في ظل قيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي. أهمية توظيف مناهج ومداخل إدارة الصراعات الداخلية مستقبلا للخروج من حالة الصراعات التي سادت عقب تلك المرحلة واستكمال مسيرة التحول الديمقراطي. إلا أن المقارنة بين المداخل السابقة تظهر لنا أنه في حين يقدم

(4) "Preventing Violent Conflict, Swedish Policy for the 21st Century", (2001), Ministry for Foreign Affairs, Secretariat for Conflict Preventing, Stockholm, May, p. 20.

مدخل إدارة الصراع حلا جزئيا ومؤقتا للصراعات القائمة من خلال احتواء مظاهره العنيفة، فإنه يمكن اللجوء إلى هذا المدخل في إدارة الصراعات الداخلية في الحالة العربية وذلك بالتوازي مع مدخل تحويل الصراع. فمدخل إدارة الصراع ذو قيمة فعالة في اللحظات الآنية، في حين أن مدخل تحويل الصراع يكتسب أهميته من سعيه لاقتلاع الصراع من جذوره وهي تلك المرتبطة بالبُنى الاجتماعية القاعدية للصراع في المجتمع، كما يمكن العمل في الأمد الطويل على تفعيل مناهج وآليات منع الصراع والإنذار المبكر بالصراعات.

الخاتمة

تناولت الدراسة أهمية إدارة الصراعات الداخلية التي عرقلت بشكل أو بآخر مسار العملية الانتقالية في دول الربيع العربي، وذلك على نحو فعال يجعل من الصراع دافعاً لعملية التحول الديمقراطي من خلال قيامه بدور العامل المُحفز لإحداث التغيرات المجتمعية اللازمة لتصحيح وضبط العلاقات بين الأفراد والجماعات أو بينهم وبين الدولة، ويمنع من تكرار حدوثها لضمان الانتقال نحو نظام ديمقراطي.

وفي إطار هذا السياق، سعى الباحث للإجابة على تساؤلات الدراسة الرئيسية من خلال الاقتراب نظريا من تلك الصراعات لفهم طبيعتها والأنماط التي تطرحها. الأمر الذي قد تحقق من خلال تعريف الصراع الداخلي والتعرف على أنماطه، وتم استعراض أهم المؤشرات المستخدمة في قياس درجة حدة الصراعات الداخلية، ومن بينها بارومتر الصراع (Conflict Barometer)، الذي يصدره معهد هايدلبرج الألماني لدراسة الصراعات الدولية (Heidelberg Institute for International Conflict Research) بصفة سنوية منذ عام 1992، وفي المبحث الثاني تم استعراض المداخل النظرية المتعلقة بإدارة الصراعات الداخلية من خلال إلقاء الضوء على تطور الجهود النظرية حول دراسات إدارة الصراع/ دراسات السلام ثم المداخل النظرية لإدارة الصراعات، وأبرز الانتقادات الواردة عليها. وقد اتضح من خلال ما تم استعراضه خلال الدراسة أن الصراعات الداخلية تجد بيئة خصبة لنشأتها في أعقاب الثورات أي خلال مراحل الانتقال نحو الديمقراطية. وقد سعت الدراسة أيضا الى بيان أهمية توظيف مناهج ومداخل إدارة الصراعات الداخلية للخروج من حالة الصراعات التي سادت تلك المرحلة واستكمال مسيرة التحول الديمقراطي.

وختاماً، أوضح الباحث أن هناك قصوراً ونقصاً واضحين داخل الأدبيات العربية فيما يتعلق بحقل إدارة الصراع، خاصة إذا ما تمت مقارنتها بالأدبيات العالمية المعنية بهذا المجال. إلا أنه وعلى الصعيد العالمي تبلورت العديد من المدارس والمناهج المخصصة لهذا الغرض، وخضعت لمراجعات كثيرة أفضت بدورها إلى تطوير هذه المدارس والمناهج.

قائمة المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية

1. أحمد جميل عزم (2012)، "إعادة تعريف مصطلح "إدارة" الصراع: مراجعة نقدية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 35، صيف 2012.
2. أحمد جميل عزم (2012)، "تحويل الصراع: "اقتراب غير صفري" لإدارة نزاعات ما بعد الثورات العربية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 190، أكتوبر.
3. أحمد شوقي بنيوب (2013)، "العدالة الانتقالية: المفهوم والنشأة والتجارب"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 413، يوليو.
4. أسامة صالح (2012)، "تجليات متباينة: "التوظيف المراوغ" للدين في صراعات ما بعد الثورات"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 091، أكتوبر.
5. بركان إكرام (2010)، "تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية"، ماجستير علوم سياسية، الجزائر، جامعة الحاج لخضر باتنه، كلية الحقوق.
6. بطرس بطرس غالي، (1995)، خطة للسلام، ط2، نيويورك، منشورات الأمم المتحدة.
7. خالد حنفي على (2012)، "الصناديق المغلقة: مداخل تفسير الصراعات الداخلية في دول الربيع العربي"، **مجلة السياسة الدولية**، ملحق اتجاهات نظرية، العدد 190، أكتوبر.
8. زياد الصمادي (2010)، "حل النزاعات: نسخة منقحة للمنظور الأردني"، برنامج دراسات السلام الدولي، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة.
9. سامي إبراهيم الخزندار **(2011)**، "المنع الوقائي للصراعات الأهلية والدولية: إطار نظري"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 32 – خريف.

10. محمد عبد السلام (2012)، "ما بعد الثورات: إدارة الصراعات الداخلية في المنطقة العربية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 189، يوليو.

11. منير محمود بدوي، (1997)، "مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع"، **مجلة دراسات مستقبلية**، العدد الثالث، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، يوليو.

12. نادية مصطفي (2012)، "تجاوز الثنائيات: رؤية حضارية مغايرة لفهم صراعات ما بعد الثورات العربية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 091، أكتوبر.

ثانياً: مراجع باللغة الإنجليزية

1- Azem، Ahmad Jamil (2010) "، The American Intelligence Breakdown in Iraq and the Failure of the Strategies of Conflict Transformation"، **Contemporary Arab Affairs** ،Volume. 3 Issue. 2.
2- Bar-siman-Tov، Yaacov (ed.)، (2007) "The Israeli Palestinian Conflict - From Conflict Resolution to Conflict Management"، New York، Palgrave Macmillan.
3- Burton، John W. (1984)، "Global Conflict: The Domestic Sources of International Crisis"، University of Maryland Center for International Development، November.
4- Burton، John W.، (1996)، "Conflict Resolution: Its Language and Processes"، Lanham، MD، Scarecrow Press.
5- Carr، Edward Hallett، (1946)، "The Twenty Years' Crisis، 1919-1939: An Introduction to the Study of International Relations"، London، Macmillan.
6- Cloos، Jim، (2005)، "Conflict Prevention As an Instrument in the EU's Security Toolbox"، in: Mellbourn Anders (ed.)، Development، Security، and Prevention، Anna Lindh Programme in Conflict Prevention، Hedermora، Sweden، Gidluns Forlag.
7- Faure، Guy Olivier (2011)، "Escalation of Images in International Conflicts"، in: Francesco Aquilar، Mauro Galluccio، Psychological and Political Strategies for Peace Negotiation: A Cognitive Approach، New York، Springer.
8- Fisher، Simon et al.، (2003)، "Working With Conflict: Skills and Strategies for Action"، 2nd Edition، London، Zed Book.
9- Funk، Rainer. Erich Fromm: His Life and Ideas. Translators Ian Portman، Manuela Kunkel. New York: Continuum International Publishing، Group، 2003. ISBN 0-8264-1519-9، (ردمك978-0-8264-1519-6). p. 13.
10- Hamad، Ahmad Azem (2005)، "The Reconceptualisation of Conflict Management"، Peace، Conflict and Development: An Interdisciplinary Journal، Vol. 7، July.
11- Lijphart، Arend ، Patterns of Democracy: Government Forms & Performance in Thirty-six Countries، Second Edition. New Haven: Yale University Press، 2012. ISBN 978-0-300-17202-7
12- Mansfield، Edward D. and Jack Snyder (2008)، "Democratization and Civil War"، Saltzman Working Paper، No. 5.

13- Møller، Bjørn (2003)، "Conflict Theory"، Development Research Series، Research Center on Development and International Relations (Dir)، Working Paper No. 122.
14- Obeidi، Amer (2006)، "Emotion، Perception and Strategy in Conflict Analysis and Resolution"، A thesis presented to the University of Waterloo in fulfillment of the thesis requirement for the degree of Doctor of Philosophy in Systems Design Engineering، Waterloo، Ontario، Canada.
15- Ramsbotham، Oliver et al.، (1996)، "Contemporary Conflict Resolution: The Prevention، Management and Transformation of Deadly Conflicts"، Polity Press.
16- Swanström، Niklas L.P. and Mikael S. Weissmann (2015)، "Conflict Prevention and Conflict Management and Beyond: A Conceptual Exploration"، Concept paper.
17- Wallensteen، Peter، (2002)، "Understanding Conflict Resolution: War، Peace and The Global System"، London، Thousand Oaks and New Delhi، SAGE Publications.

ثالثًا: مواقع إلكترونية:

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي: تقرير موجز حول التجارب الدولية، والدروس المستفادة، والطريق قدماً، 5-6 يونيو/ 2011،
http://www.undp.org/content/dam/rbas/doc/DemGov/1110_Cairo%20Report%20WEB_Arabic.pdf
2- شيرين حامد فهمي، "نظرية حل الصراع"، أون إسلام، 1 يناير 2005،
http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-pinions/asia/86151-2005-01-01%2017-43-23.html .
3- Conflict Barometer (2018)، Heidelberg Institute for International Conflict Research، no. 21،
http://www.konfliktbearbeitung.net/sites/default/files/conflict-barometer-2018.pdf .
4- Miall، Hugh (2004)، "Conflict Transformation: A Multi-Dimensional Task"، Berghof Handbook of Conflict Transformation،
http://www.berghofhandbook.net/documents/publications/miall_handbook.pdf.
5- Preventing Violent Conflict: A Swedish Action Plan، Ministry for Foreign Affairs، Stockholm 1999:
http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/0ECD3ACA398E8B55C1256C2F004D84C1-swegov-violentconflict2-may99.pdf.
6- Safa، Oussama (2007), "Conflict Resolution and Reconciliation in the Arab World: The Work of Civil Society Organizations in Lebanon and Morocco"، Berghof Research Center for Constructive Conflict Management، 20 July
http://www.usip. org - in - the - field - sense - and - conflict - management - training – Baghdad-Iraq.